ولا يجب العشر فيما لا يبلغ من الثمار وفيما يبلغ يجب ما بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا واذا كان سيحا لا يوسق كالقطن والزعفران واشباه ذلك قال محمد يعتبر فيه خمسة من اقصى المقادير يحملها الاجمال في القطن كل جمل ثلثمائة من بالعراقي والاصل في السكر والزعفران ٥٠٠ والاصل في العسل قال ابو يوسف يعتبر فيه قيمة ان كانت فيه الخراج مثلا قيمة خمسة اوسق من اوائي الموسقات يجب العشر والا فلا ولا يجب العشر في التبن ولا في الحطب والحشيش والقصب والصنوبر والقصب الفارسي ولا في سعف النخل ولا في الطرفا ولا في اللوب وشجر القطن والباذنجان ويجب في بزر القصب وبزر الصنوبر ولو حمل ارضه شجرة او مقصبة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو حمل فيها القت للدواب ولا يجب العشر فيما كان من الادوية كالحلبون والهليلج ولا في الكمد والضنج ويجب العشر في العسل اذا كان في ارض العشر وكذا المن اذا سقط على الشوك الاخضر في ارضه وقيل لا يجب فيه العشر لان الارض لا تقصد لذلك وهذا لو سقط لا لاستكثار لا يجب ويجب العشر في الارض الموقوفة وارض الصبيان والمجانين ان كانت عشرية وان كانت خراجية فقيمها الخراج وما جمع من ثمار الاشجار التي ليست بملوكة كالثمار الجبلية يجب فيها العشر وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب والفضة والصفر والنحاس والحديد يجب فيه الخمس وان كان لا ينطبع كالكبريت والنفط والزاج والياقوت والفيروزج والزبرجد لا شيء فيه ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنبر واللؤلؤ والمسك رجل نحر مسلم لا عشر فيه وان كانت البلدة عشرية بخلاف ما اذا كانت في الارض التي يصرف العشر الى من يعرف البه الزكوة المسلم اذا وجد في داره معدن ذهب او فضة لا شيء فيه في قول ابي حنيفة وقال صاحباه فيه الخمس وان وجد في داره كان لغير صاحب الخطة في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هو لمن وجد وان وجد في ارضه معدن ذهب او فضة كان فيه الخمس في قول ابي حنيفة وذكر في الاصل انه لا شيء فيه المسلم اذا اعار ارضه العشرية في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة العشر على المستعير مسلما وان كان كافرا فعلى رب الارض وان دفع ارضه العشرية مزارعة ان كان البذر من قبل العامل فعلى قياس قول ابي حنيفة يكون العشر على صاحب الارض كما في الاجارة وعندهما يكون في الزرع كما في الاجارة وان كان البذر من قبل رب الارض كان العشر على صاحب الارض في قولهم وان غصب ارضا عشرية فزرعها او غصبها الزراعة كان العشر على صاحب الارض في قول ابي حنيفة وان لم ينقصها الزراعة فعلى الغاصب في ذرعه

فصل في اخراج الراس الجزية يؤخذ من الفقير المعتمل في كل سنة اثني عشر درهما ومن وسط الحال ضعف ذلك اربعة وعشرون ومن الغني المعتمل في الغنا ثمانية واربعون وتكلموا في الفقير ووسط الحال والغني قال بعضهم من لا يملك سوى دوهم او نقير فهو من يملك مائتي درهم الى عشرة الاف فهو وسط الحال ومن يملك اكثر من عشرة الاف التي ما لا يتمالك فهو غني والمعتمل هو الذي يقدر على العمل وان كان لا يحسن الحرفة ومن لا يقدر على العمل ولا يملك ما لا يهون على اهل الثروة لا يؤخذ منه شيء ويجب الجزية على مولى القرشي عندنا لذمي اذا كان غنيا في بعض السنة

تفعل في البعض كما لو ان كان في اكثر السنة غنيا يؤخذ منه جزية الاغنيا وان كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقرا ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال ولو امتنع اهل الزمة عن اداء الجزية كما تلهم الامام الذمي اذا اعجل الجزية لسنتين ثم اسلم يرد عليه جزية سنة واحدة واذا ادى الجزية في اول السنة ثم اسلم في السنة لا يرد عليه شيء وهذا على قول من يقول بوجوب الجزية في اول السنة وهو الصحيح فصل في احيا الموات ذكر في شرب الاصل ارض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح وعن ابي يوسف ارض الموات ان تفتح الامام بلدة عنوة ويقسم الاراضي بين الغانمين وتركها حالة او قسم البعض ولم يقسم البعض فما ترك ولم يقسم يكون مواتا وعنه في رواية اخرى يقوم الرجل في اجمة القوارين وهي صحيحة وسطا فالى ان يبلغ صوته يكون من القوارين وما وراء ذلك يكون مواتا اذا لم يكن مقصورة ولا فنا لاهل القرية وعن محمد يعتبر الصوت من دور القرية لا من الاراضي العامرة وقال ابو عبد الله الخرجاني يعتبر الصوت على قدر اذان الناس عادة من غير ان يحمد نفسه هذا اذا لم يعرف انها كانت ملكا لاحد فان عرف انها كانت ملوكة لكن لا يعرف المالك في الحال ذكر القاضي الامام ابو علي السغدي من استاذه الحاكم الامام انه يجوز للامام ان يرفعها الى رجل وباذن له بالاحياء ويصير لمن احياها في رواية هشام عن محمد في الاراضي اذا كان لها انهار وعمارة من مسناه ونحوها لها ارباب لكن لا يعرفون انه لا يسع لاحد ان يحييها ويتملكها او ياخذ نهرا منها وفي رسالة ابي يوسف الى هارون هما لمن احياها وليس للامام ان يخرجها من يده وعليه فيها خراجها وروى هشام عن محمد في القصور الجزية والنواويس الجزية اذا رفع الرجل منها التراب والقاها في ارضه كان ان كانت قصورا ونواويس خربت قبل الاسلام وهي بمنزلة الموات لا باس بان يحل وان كانت خربت بعد الاسلام وكان لها ارباب لكن لا يعرفون لا يسع لاحد ان ياخذ منها شيئا لانها عنده لورثة دهقان وتفسير الاحياء عن محمد رحمه الله احيا الارض لا يكون بالسقي والكراب وانما يكون بالقاء البذر والمزارعة وفي ظاهر الرواية اذا حفر نهرها وكربها وستاها يكون احيا وان كربها ولم يسق او سقى ولم يكرب لا يكون احيا وان حولها وسنمها بحيث يعصم الماء لكن لا يكون احيا فاما التحجير لا يكون احيا وصورة التحجير ان يجيء الرجل الى ارض موات فيخط عليها خطوة او يعلم عليها فان فعل ذلك فهو احق بها الى ثلاث سنين فان لم يحيها بعد ثلاث سنين لغيره والناس فيه سوا لا يكون حق بعد ثلاث سنين ويحوم للمتعوض لغيره قبل الثلاث سنين وروى ابو سماعة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة اذا حفر الموات بئرا او ساق اليها الماء اجرى عليها غيضا فقد احياها وفي العيون اذا ملك الموات بالاحياء احد اشيا ثلاثة اما ان بنى او غرس او كرب او يجري اليها الماء او حفر بئرا او اجرى اليها عينا او ساق اليها نهرا فان لم يفعل شيئا من هذه الاشيا لكن حظر عليه بان حفر حولها حائطا او جعل عليها علما او حفر فيها بئرا لا ماء فيها فليس هذا باحياء وذكر الناطفي القاضي في واقعاته ينزل الامام في ذلك اذا احيا رجل مواتا ليس لها شرب وحفرها من نهر مملوك او حائطا غير مملوك وساق اليها ماء يكفيها من المكان فينظر ان كان ذلك لا يضر بالعامة كان له ذلك

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)